كلمة ونص

ميشيل خياط

فرص العمل في ظروف أفضل

لعل تفعيل منصة سوق العمل في سورية Lmip _ وهي صفحة حكومية أطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مؤخراً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحقق حلماً حضارياً قديماً، راود كثيراً من الإعلاميين السوريين، عندما طالبوا قبل ثلاثين سنة على الأقل بمكتب عمل يرتبط إلكترونياً مع المؤسسات العامة والخاصة ويوفر فرصة العمل بيسر وسهولة وسرعة، بعيداً عن ذل الوساطة وتكاليفها الباهظة، والمماطلة التي أفقدت ذاك المكتب جدواه وتحول إلى مكتب دور وانتظار لمدة لا تقل عن سبع سنوات...!!

أعرف فتاة سجلت دوراً في ذاك المكتب بعد حصولها على الشهادة الثانوية، تزوجت وتحققت بزوجها في إحدى دول الخليج وأنجبت طفلاً، وبعد سبع سنوات جاءتها رسالة من مكتب العمل بأن عليها المشاركة بعد يومين بمسابقة في إحدى المؤسسات السورية الحكومية ولم تستطع المجيء إلى سورية من مكان إقامتها إلا بعد مرور يوم على موعد المسابقة، فخسرت سنوات الانتظار كلها...!! علماً أن فوزها بالوظيفة لم يكن مضموناً أصلاً.

يقول الأستاذ في جامعة دمشق قسم علم الاجتماع الدكتور أكرم القش: إن هذه المنصة إنجاز كبير، يستجيب لنعمة انفتاح النافذة السكانية في سورية، ومن المؤسف أن قلائل هم من يعرفون شيئاً عن تلك النافذة، لكونها فرصة تاريخية تأتي لمرة واحدة في عمر أي دولة من الدول، وتتميز بأنه خلال ٣٠ سنة فقط من عمر الدولة تنخفض نسبة الأطفال وترتفع نسبة الشباب بين ١٥ و٦٥ سنة إلى خمسين بالمئة، مثلما حدث في سورية بدءاً من عام ٢٠٠٥ وتتراجع نسبة الأطفال إلى ثلاثين بالمئة.

وبهذا المعنى فإن سورية ما زالت تنعم بخمس عشرة سنة على الأقل بذاك الانفتاح للنافذة السكانية، أي بالوفرة في عدد الشباب القادرين على الأداء بقوة ونشاط وهمة عالية ومهارة، وهذا كنزها الحقيقي، في وقت لن تستعيد فيه عافيتها الاقتصادية إلا بإعادة بناء ما هدمته الحرب الجائرة عليها، وإعادة تشغيل مصانعها الكبرى، والتوجه نحو التصنيع وما يجود به من قيم مضافة، والسعي إلى استثمار كل شبر من أرضنا الزراعية.

إن تلك المنصة الجديدة ربح لأصحاب الأعمال في القطاعين العام والخاص والباحثين عن عمل، ربح وفرته «الشابكة» أو ما يعرف بالإنترنت، وهذا هو الاستثمار الحميد لها، إذ تقوى على توفير معلومات عن احتياجات الطرفين أصحاب العمل والعمال، وبكبسة زر يمكن الوصول إلى فرصة العمل الملائمة، وإعلام العامل المعني أنها متوفرة في مكان وزمان محددين.

إن هذه المنصة ضرورية جداً لأن نسب البطالة مرتفعة، في ظل الأوضاع الاقتصادية الرديئة، المتسمة بالتضخم المالي والغلاء والركود... إلخ.

إن النظرة العابرة في الشوارع والحارات في مدينة مثل دمشق، توحي بأن لا بطالة لدينا، ذلك أن الكثير من الجدران مملوءة بإعلانات عن وظائف، كما أن الكثير من المحال التجارية تضع على زجاج أبوابها ملصقات تطلب عبرها عمالاً أو عاملات.

لكن الباحثين في الشأن الاقتصادي، يشيرون إلى نسب بطالة مرتفعة، لا تقل عن ٢٠ بالمئة حسب المكتب المركزي للإحصاء، و٣١ بالمئة أو ٣٨ بالمئة استناداً إلى أبحاث منشورة على مواقع اقتصادية خاصة، وهناك من يجنح إلى أن نسبة البطالة المقنعة ٨٥ بالمئة وهي تتركز في اقتصاد الظل وجله بسطات على الأرصفة.

المعدل الطبيعي للبطالة هو ٤ إلى ٦ المئة ولكن نادرة تلك الدول التي تمتلك مثل هذه المعدلات، ولاسيما في دول العالم الثالث، وبعضها دول نفطية، لكنها مثلنا عانت من الحروب على أراضيها ومن الهجمات الإرهابية الشرسة، غير البعيدة عن القرصنة ومن منطلق وطني بحت وحرص على المصلحة العامة.

نأمل أن تتعامل كل جهات العمل والإنتاج العامة والخاصة في سورية مع منصة سوق العمل الجديدة Imip الحكومية، وأن تزودها باحتياجاتها من العمال وأن يقبل عليها الشبان والشابات الراغبون في العمل وأن يسجلوا رغباتهم، فلعلها تساعد في تأمين فرص العمل بسرعة ويسر وسهولة، وهذا رائع لأن العمل أساس الوجود وهو كيان الإنسان وهيبته وجدواه، وقديماً قال فولتير: «يبعد عنا العمل الفقر والملل والرذيلة».

شملت محاصيل وأصنافاً مختلفة تعكس غنى البيئات السورية بتربتها ومناخها

الأمانة السورية للتنمية تؤسس ١٩ تعاونية إنتاجية تسهم في تحسين واقع المزارعين

الوطن

عملت الأمانة السورية للتنمية بالشراكة مع الاتحاد العام للفلاحين منذ عام ٢٠٢١ على تأسيس التعاونيات الإنتاجية، وكانت الانطلاقة من تعاونية الزراعات المحمية في «بحمور» بمحافظة طرطوس التي أثبتت قابلية تطبيق الفكر التعاوني ضمن المجتمعات المحلية والرغبة بتوحيد الجهود لتحسين واقعها المعيشي ودعم الإنتاج الوطني.

وأشارت الأمانة في تقرير نشرته عبر صفحتها على «فيسبوك» بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتعاونيات الإنتاجية الذي يصادف اليوم إلى ازدياد أعداد التعاونيات الإنتاجية التي أسستها الأمانة مع اتحاد الفلاحين ليصبح عددها ١٩ تعاونية بمختلف المحافظات، وشملت محاصيل وأصنافاً مختلفة تعكس غنى البيئات السورية بتربتها ومناخها ورغبة أفراد المجتمعات وتشاركهم في تطوير الأصناف المحلية وديمومة إنتاجها بمواصفات وجودة تجعلها قابلة للتصدير.

وأوضحت الأمانة أن تأسيس التعاونيات الإنتاجية ساهم في تحسين واقع المزارعين واقتصادهم ومعيشتهم في ظل الصعوبات الاقتصادية التي ما زال يواجهها الفلاحون بسبب الحرب الإرهابية على بلدهم والحرائق والتغيرات المناخية التي بدأت نتائجها بالتمدد للمحاصيل الزراعية.

وأكدت الأمانة أن التعاونيات حققت للمزارعين الاكتفاء الذاتي وطورت محاصيلهم ووفرت فرص عمل منتجة تحد من البطالة، ودعمت اقتصاد المجتمعات التي تعتمد إنتاج صنف واحد بشكل مستدام.

يشار إلى أن دول العالم تحتفل في الـ٥ من تموز سنوياً باليوم العالمي للتعاونيات الإنتاجية التي أمنت فرص عمل لأكثر من ٢٨٠ مليون شخص في العالم.

الدعم النقدي عبارة منمقة مفادها تخفيف عبء الدعم للتخلص منه تدريجياً

خبير اقتصادي لـ«الوطن»: الضمان الصحي ورفع الرواتب هو ما يحمي الفقراء

حماة - محمد أحمد خبازي

أثار قرار الحكومة التحول من الدعم السلعي للمواطنين إلى الدعم النقدي، الكثير من الأسئلة في الشارع حول ماهية هذا الدعم وكيفيته ونوعيته ومقداره، وذلك بعد فتح حسابات مصرفية خلال مدة ثلاثة أشهر، مثلما أثار رجال الفكر والاقتصاد الذين قدموا مقاربات تحليلية عديدة لهذا التحول النوعي في النهج الحكومي.

وطرحت «الوطن» العديد من الأسئلة حول هذا الموضوع المهم الذي يعد حديث الساعة وشاغل الناس، فبين الخبير الاقتصادي إبراهيم نافع قوشجي أن التحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي هو عبارة منمقة مفادها تخفيف عبء الدعم للتخلص منه تدريجياً، موضحاً أنه خطوة في الاتجاه الصحيح وإن أتت متأخرة وفي ظروف اقتصادية صعبة ومعقدة.

وأضاف: ولكن هناك بعض الأسئلة يجب أن تُطرح، هل رفع الدعم سيكون عن السلع فقط وتحويل الدعم النقدي لحملة البطاقة الذكية؟ وهل سيشمل رفع الدعم قطاع الخدمات كالتعليم والصحة مثلاً؟ وهل توجد خطة علمية واضحة لبرنامج رفع الدعم؟.

وذكر قوشجي أنه على كل الأحوال دعم السلع والخدمات بات معضلة كبيرة يجب التخلص منها بخطة محكمة لحماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة بل لحماية المجتمع بأكمله، ولهذا يجب أن تتوافر عدة نقاط رئيسة في خطة رفع الدعم منها: رفع حماية الصناعة الوطنية، أي تحرير الاقتصاد من كل القيود لخلق سوق منافسة حقيقية تزود الأسواق بالسلع والخدمات بجودة عالية وبأسعار حقيقية، مشيراً إلى أنه وصلت أسعار بعض السلع الضرورية والغذائية لأعلى من أسعارها العالمية مثل زيت القلي والثوم حالياً.

وأشار إلى أن من النقاط الرئيسية التي من الضروري العمل عليها رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع مستوى معيشي يؤمن حد الكفاية لكل أسرة من «الغذاء والصحة والتعليم والنقل والطاقة وغير ذلك من متطلبات الحياة»، إضافة إلى تأمين السلع والخدمات في الأسواق ولاسيما المازوت والغاز والبنزين والخبز، وأنه يجب أن ترتبط الأسعار بالمواصفات وتتم مراقبتها والتدقيق عليها.

وأضاف: كما يجب تفعيل الضمان الصحي لكل أبناء المجتمع، وضبط الأسعار ريثما تتحقق آلية السوق في تحديد سعر التوازن وكميته لجميع السلع والخدمات وخصوصاً الأسعار التي تحدد خارج وزارة التجارة الداخلية، مثل التعليم والدواء وأجور الأطباء والمشافي وغير ذلك الكثير، إضافة إلى تهيئة المناخ الاستثماري لاستعادة الاقتصاد السوري عافيته مثل «إعفاءات ضريبية للمشاريع المتضررة والراغبة في استعادة نشاطها الاقتصادي وسهولة التراخيص لجميع الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق فيها شروط ذاك الترخيص».

ولفت إلى أنه من النقاط التي يجب العمل عليها العمل على ضبط معدل التضخم من خلال سحب الكتلة النقدية من السوق بأساليب أكثر فعالية من المستخدمة حالياً، فبعد رفع الدعم عن المازوت والغاز ووجود حاجة ماسة لهما فإن توفيرهما سوف يؤدي إلى تجميع ثمنهما في الجهاز المصرفي.

وأشار قوشجي إلى أن مجتمعات كثيرة تخلصت من دعم الكثير من السلع والخدمات وتوازن اقتصادها بشكل جيد، بسبب التحول الحقيقي من الاقتصاد المنغلق إلى اقتصاد السوق المنفتح.

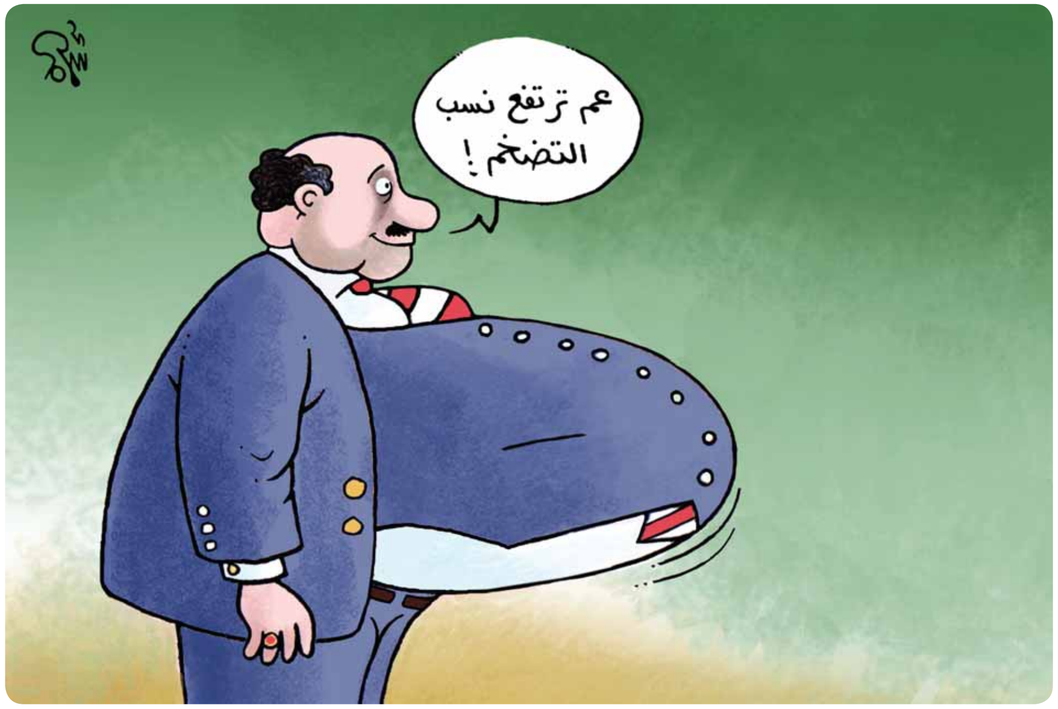

فلاحون في الرقة لا يحصلون على مخصصاتهم من المازوت الزراعي

مدير الزراعة: قلة في الطلبات الواردة إلى المحطات

محمود الصالح

بدأت مع نهاية الشهر الماضي عمليات زراعة المحاصيل الصيفية في جميع المحافظات، ومعها توقفت بطاقات توزيع المازوت الزراعي عن العمل، في وقت يحتاج الفلاح للمازوت المخصص لعمليات الفلاحة وعمليات الري.

عدد كبير من الفلاحين من محافظة الرقة اشتكوا لـ«الوطن» من حرمانهم من المازوت الزراعي المخصص لفلاحة المحاصيل الصيفية، والبعض منهم لم يحصل على كامل مستحقاته من المازوت اللازم لعمليات ري المحاصيل الشتوية، حينها اضطروا لشراء المازوت من السوق السوداء بأسعار عالية في ريف الرقة المحرر الشرقي والغربي، بهدف تأمين مازوت الفلاحة والري.

ويؤكد الفلاحون في شكواهم أنهم كانوا ابتداء من فتح البطاقات تلك المادة يراجعون المحطات المخصصة، التي تقوم بتوزيع قسم من المازوت للبعض من الفلاحين، ويعود الباقون أدراجهم دون الحصول على المادة، حتى العشرين من الشهر الماضي حين تم إلغاء المخصصات غير المسحوبة من البطاقة، مشيراً إلى أن السبب بعدم الاستجرار من قبلهم ليس كسلاً أو إهمالاً، لأن أغلبهم استدان قيمة المازوت، لكن السبب قلة الطلبات الواردة إلى المحطات، ما حرم الفلاحين من الحصول على مخصصاتهم من هذه المادة.

مدير الزراعة في الرقة محمد الخدي بين في تصريح لـ«الوطن» رده على شكاوى الفلاحين أن برنامج تزويد الفلاحين بالمازوت الزراعي، هو برنامج مركزي على مستوى البلاد، ودور مديرية الزراعة هو وضع بيانات الفلاحين وفق التراخيص الزراعية، والتي يتم من خلالها تحديد مستحقات كل فلاح، وتنزل على البطاقة الإلكترونية المزود بها الفلاح.

ويقدر الخدي الكميات التي تحتاجها الرقة لتعويض النقص بحدود ٣٠ ألف لتر فقط، مرجعاً سبب عدم استلام الفلاحين لكامل مخصصاتهم من المازوت الزراعي إلى قلة طلبات المازوت الواردة إلى المحطات في ريف الرقة المحرر.

وأضاف: إن مخصصات المحصول الصيفي لري ٤٠ ليتراً للدونم نزلت على البطاقات الآن، وهي تمنح للمساحات التي تروى من نهر الفرات أو من الآبار. بالنسبة للمازوت المخصص للفلاحين لفلاحة الموسم الشتوي بين الخدي أن جميع الفلاحين حصلوا عليها وتصل المساحة الشتوية إلى ١٤٦٠٠ هكتار حصل الفلاح على ٣،٢ ليترات للدونم بالسعر المدعوم، و١،٨ ليتر بسعر ٨ آلاف ليرة سورية، أما بالنسبة لمازوت الري للمحاصيل الشتوية فإن أغلب الفلاحين حصلوا عليها لثلاث ريات بكمية ١٢ ليتراً للدونم الواحد للريات الثلاث، لافتاً إلى أن الحصاد حصلوا عليها بسعر ٨ آلاف ليرة لليتر.

وبين مدير الزراعة أنه حصل تداخل بين الموسمين الشتوي والصيفي وخاصة الري الشتوي والحراثة الصيفية، والآن لا يمكن تحديد الفلاحين الذين استلموا كامل مخصصاتهم، والفلاحين الذين مازالت لهم مخصصات إلا من خلال إجراء جرد وفق جداول بالتعاون مع اتحاد الفلاحين وتدقيق هذه الجداول، مشيراً إلى أنه تم اتخاذ قرار في لجنة المحروقات الأسبوع الماضي بتعويض النقص الحاصل على الفلاحين ليحصلوا على كامل مستحقاتهم بالسعر المدعوم.

«وسام الإخلاص» لـ ٢٠٠ أسرة شهيد من أبناء حلب

الوطن

أقامت محافظة حلب أمس بالتعاون مع مديرية شؤون الشهداء والمقعدين والجرحى في وزارة الدفاع حفلاً تكريمياً لـ ٣٠٠ أسرة من ذوي الشهداء العسكريين وقلدتهم وسام الإخلاص، وذلك على مسرح نقابة الفنانين بحلب.

وتضمن الحفل عرضاً وثائقياً لجوانب من إنجازات الجيش العربي السوري وتضحياته خلال معاركه ضد التنظيمات الإرهابية ومطاردة فلولها.

وفي كلمة ذوي الشهداء لفت العميد الدكتور المهندس نضال محرز ضويا والد الشهيد «علي» إلى أهمية تكريم من يتقدمون الصفوف بإرادتهم ليقدموا الوطن بأرواحهم، لأنهم قناديل تضيء الدروب، ووحدهم يرسمون صورة العطاء اللامحدود، ليحيا الآخرون حياة العزة والمجد.

وبيّن محافظ حلب حسين دياب في كلمته أن التكريم عبارة عن واجب بسيط تجاه أبطال الوطن شهداء الأمة الذين رووا بدمائهم الطاهرة تراب الوطن، وسطروا أروع ملاحم البطولة والفداء، واعتبر أن ذوي الشهداء هم منبع للقيم السامية والنبيلة التي نهل منها الشهداء، وضحوا بأنفسهم ليحيا الوطن عزيزاً كريماً.

وأوضح مدير مديرية الشهداء والجرحى والمقعدين في سورية اللواء بسام كامل بري أن تكريم ذوي الشهداء هو تكريس لقيم الشهادة والشهداء، وعرفان ووفاء لمن آمن بأن الشهادة هي درب العزة والانتصار، ليبقى الوطن رمز العنفوان والكبرياء، وهو تكريم لكل مواطن سوري شريف، مؤكداً أن سورية الصامدة ستبقى عصية على الأعداء، تخوض معارك النصر، عبر مسيرة طويلة من التضحيات والبطولات.